حققت اداء مميزا منذ بداية العام حتى الآن

عملات الاقتصادات الآسيوية الناشئة تطوي هزة 2013

العملات الاسيوية تحقق اداء مميز

يحق لعملات الاقتصادات الناشئة في آسيا أن تحتفي بأدائها المميز منذ بداية العام حتى الآن، حيث إن أداء عملات الأسواق الصاعدة في القارة الآسيوية هو الأفضل حاليا منذ الهزة التي تعرضت لها عام 2013. لكن المشهد لا يبدو ورديا للجميع، إذ تبدو عملة الفلبيني "البيزو" كأنها ممزقة بين البقاء في هذا الاحتفال أحيانا والخروج منه في أغلب الأحيان. فبعد أن كان أداؤها أفضل من اقرانها من العملات الآسيوية، ومن بينها الروبية الإندونيسية تراجعت لتخسر موقعها وتواصل خسائرها للعام الخامس على التوالي.

ولتكشف جردة الحساب منذ الأول من يناير هذا العام حتى اليوم أن البيزو الفلبيني خسر 3.4 في المائة من قيمته بينما ارتفع الباهت التايلندي بما يعادل 7.9 في المائة. المشكلة الأكبر أن أغلب التوقعات لا تصب في مصلحة البيزو، إذ يتوقع أن تواصل انخفاضها في الأشهر المتبقية من هذا العام وربما الربع الأول من العام المقبل، خاصة أن التوجهات الراهنة لصناع السياسة المالية في الفلبين، لا تبدو أنها تلقي بالا لانخفاض سعر صرف البيزو.

نيل برادلي المحلل المالي في بورصة لندن، يعتبر أن البنك المركزي الفلبيني يبعث برسائل قوية إلى الأسواق بأنه شديد الاهتمام بتحسين وضع العملة الوطنية، لكن الأسواق تعتقد أن الأمر لا يتجاوز حدود التصريحات الرسمية، دون ترجمة لها على أرض الواقع في شكل إجراءات ملموسة.

ويقول لـ "الاقتصادية"، "إن أداء الاقتصاد الفلبيني يبدو جيدا للغاية، فخلال السنوات الخمس الماضية التي شهدت انخفاضا متواصلا في سعر صرف البيزو، حقق الاقتصاد معدل نمو يبلغ 6 في المائة، لكن مجموعة من العوامل تضافرت في ذات الوقت لتنال من سعر صرف البيزو وتتسبب في وضعها المتهالك في الوقت الراهن".

وحول أبرز تلك العوامل يؤكد أن النمو الاقتصادي الإيجابي شجع الحكومة على القيام بعملية إصلاح وإحلال للبنية التحتية، ما استنزف جزءا كبيرا من الاحتياطيات النقدية الأجنبية، وأدى أيضا إلى تنامي العجز في الحساب الجاري، كما أن الخلافات السياسية في المجلس التشريعي حالت دون إقرار الإصلاحات الضريبية المطلوبة، والحرب التي يشنها الرئيس على تجارة المخدرات، وكذلك القتال الدائر في جنوب الفلبين ضد عناصر "داعش"، وتنامي النفقات العسكرية بطبيعة الحال، بعث برسالة سلبية إلى المستثمرين دفعتهم إلى توخي الحذر والحيطة في الإقبال على البيزو.

ويعتقد أغلب المختصين أن سعر الصرف المتوقع للبيزو في مواجهة الدولار مستقبلا سيكون 52 بيزو لكل دولار، وذلك قبل أن تبدأ العملة الفلبينية في استرداد بعضا من عافيتها في مواجهة الدولار.

على النقيض تماما من وضع العملة الفلبينية، يبدو البات التايلندي في وضع إيجابي لدرجة تزعج صناع القرار الاقتصادي في البلاد، حيث تحسن البات بشكل ملحوظ في مواجهة الدولار، والسبب يعود إلى نمو الاقتصاد التايلندي بنحو 3.7 في المائة خلال الربع الثاني من العام الجاري، وهو أسرع معدل نمو خلال أربعة أعوام. مع هذا لا تبدو تلك الأنباء إيجابية من وجهة نظر البعض.

ليزلي بيلي المختصة في أسعار الصرف والاستشارية في مجموعة من الشركات الاستثمارية البريطانية العاملة في آسيا، تعتقد أن الارتفاع المتواصل للبات سينعكس سلبا على الاقتصاد التايلندي.

وتقول لـ "الاقتصادية"، "إن عملة مفرطة القوة كالبات في الوقت الحالي قد تكون إيجابية على الوضع الاقتصادي لفترة قصيرة، لكن إذا واصلت جني مزيد من القوة في الأسواق والارتفاع خاصة في مواجهة الدولار، فإنها تنعكس ضررا على الاقتصاد الوطني".

الجمهوريون يسعون إلى إقرار تخفيضات ضريبية بقيمة 450 مليار دولار

الكونجرس الأمريكي

ذكرت تقارير إخبارية أن عددا متزايدا من أعضاء الكونجرس الأمريكي من الحزب الجمهوري يدرسون اللجوء إلى مناورة مثيرة للجدل بهدف السماح بتمرير تخفيضات ضريبية جديدة بنحو 450 مليار دولار. ونقلت وكالة بلومبرج للأنباء الاقتصادية عن مساعدين لأعضاء في الكونجرس القول إن المقترح الذي يجري تداوله حاليا لا يتضمن اعتماد الجمهوريين على انتهاء أجل تخفيضات أو إعفاءات ضريبية قديمة من أجل تمرير التخفيضات الجديدة، وإنما يستهدف منح معدي التشريعات الضريبية فرصة أكبر للمزيد من التخفيضات.

وقال مصدر رفض الكشف عن هويته إن لجان الميزانية والضرائب في مجلس الشيوخ الأمريكي تناقش الانتقال من قاعدة "القانون الجاري" إلى قاعدة "السياسة الجارية". وكان كيفين برادي رئيس لجنة التشريعات الضريبية في مجلس النواب الأمريكي قد ألمح خلال الشهر الماضي إلى الاستعداد لمثل هذه الخطوة وقال إن هذه الخطوة ستؤدي إلى المزيد من تخفيضات الضرائب. في الوقت نفسه، فإن هذا التحرك يمكن أن يواجه معارضة قوية من جانب الديمقراطيين والصقور المعارضين لزيادة عجز الميزانية.

وكانت "اللجنة المشتركة من أجل ميزانية اتحادية مسئولة" قد نشرت رسالة في وقت سابق من الشهر الحالي، قالت فيها إن "هذا القرار سيمثل انهيارا ضخما غير مسبوق وسيضعف انضباط الموازنة من أجل السماح للكونجرس بإضافة أكثر من نصف تريليون دولار إلى الدين العام".

مبادرة «الحزام والطريق» الصينية تجذب مزيدا من الصفقات التمويلية

الصين تجمع 100 مليار يوان

قالت مصادر مطلعة لـ "رويترز"، "إن بنك التعمير الصيني يجمع ما لا يقل عن 100 مليار يوان "15 مليار دولار" لتمويل استثمارات متصلة بمبادرة الحزام والطريق الصينية".

وذكرت المصادر أن ثاني أكبر المصارف الصينية من حيث حجم الأصول يجمع الأموال من الداخل والخارج وأنه يقوم بالفعل بجولات ترويجية يلتقي خلالها المستثمرين المحتملين.

وطلبت المصادر عدم ذكر أسمائها لأنها غير مخولة بالحديث إلى وسائل الإعلام.

وفي أيار (مايو) الماضي، تعهد الرئيس الصيني شي جين بينج بضخ 124 مليار دولار لدعم خططه لبناء طريق حرير حديث يربط بين الصين وشركائها التجاريين القدامى. وقال أيضا "إن الصين ستشجع المؤسسات المالية على التوسع في أنشطة التمويل باليوان في الخارج".

وقالت الهيئة الحكومية المعنية بالتخطيط في الصين الجمعة الماضي، "إن الدولة ستعزز القواعد لدرء المخاطر عن الشركات المحلية التي تستثمر في الخارج وإنها ستحد من الاستثمارات الخارجية "غير الرشيدة" في مبادرة الحزام والطريق الصينية".

وأوضحت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في بيان على الإنترنت يشيد بمبادرة الحزام والطريق أنها ستقدم توجيهات إرشادية أفضل بخصوص المخاطر للشركات التي تستثمر في الخارج بهدف الحيلولة دون المنافسة "الضارة" والفساد.

تهدف المبادرة إلى بناء "طريق حرير" حديث تربط الصين برا وبحرا بجنوب شرق وجنوب ووسط آسيا وما وراء ذلك إلى الشرق الأوسط وأوروبا وإفريقيا.

وعزت اللجنة قرارها إلى مخاطر أمنية لم تحددها تهدد الشركات الصينية التي تستثمر في الخارج.

ولم تدل اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح بمزيد من التفاصيل بخصوص كيفية تخطيطها لتعزيز القواعد أو سبب قلقها من الفساد والمنافسة الضارة بين الشركات.

وأصدر مجلس الوزراء الصيني الجمعة الماضي، أيضا توجيهات إرشادية جديدة لتنظيم الاستثمار الخارجي وسط سعي بكين لدعم الشركات القادرة على الاستثمار في الخارج مع الحد من الصفقات في قطاعات معينة أو حظرها.

وقال مجلس الوزراء الصيني "سنوجه الشركات إلى الدراسة الكاملة للأوضاع المحلية والاحتياجات الفعلية للدول المستهدفة، وأن تولي اهتماما بالتعاون القائم على تبادل المنفعة مع الحكومات والشركات المحلية، وتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية".

وتزداد وتيرة عمليات الدمج والاستحواذ التي تجريها الشركات الصينية في دول تشكل جزءا من مبادرة الحزام والطريق حتى في الوقت الذي تشن فيه بكين حملة على الشركات الصينية العملاقة التي تبرم صفقات استحواذ لكبح التدفقات الرأسمالية الخارجة. وجاءت مبادرة الحزام والطريق التي تم الإعلان عنها في 2013 مصحوبة ببعض المخاوف الأمنية للصين. ففي العام الحالي قتل مسلحون في باكستان، وهي شريك رئيسي في مبادرة الحزام والطريق، عشرة عمال ومعلمين اثنين من الصين.

وكانت أكبر صفقة في دولة ضمن مشروع الحزام والطريق هذا العام هي استحواذ كونسورتيوم صيني على "جلوبال لوجيستيكس بروبرتيز" ومقرها سنغافورة في صفقة قيمتها 11.6 مليار دولار.

وبلغ إجمالي الاستحواذات الصينية في 68 دولة ترتبط رسميا بمبادرة الحزام والطريق وهي السياسة الخارجية التي ارتبطت باسم الرئيس شي جين بينج 33 مليار دولار في 14 آب (أغسطس)، لتتجاوز بذلك الرقم المسجل في 2016 البالغ 31 مليار دولار وفقا لبيانات تومسون "رويترز".

وقال محامون ومرتبو صفقات "إن الشركات تحظى بعملية موافقة سلسة نسبيا للصفقات في مشروع الحزام والطريق في الوقت الذي تتجه فيه الهيئات التنظيمية إلى وضع هذه الشركات في فئة مختلفة حين تراجع الاستثمارات المتجهة إلى الخارج".

القضاء السويسري يمنع مصرفا من تزويد واشنطن بمعلومات أحد موظفيه

لن يتمكن مصرف سويسري في زيورخ من نقل بيانات ومعلومات وظيفية تتعلق بأحد المسؤولين التنفيذيين في المصرف إلى السلطات الأمريكية. وبهذا القرار تكون المحكمة الاتحادية قد رفضت طعنا من المصرف على حكم سابق بالمعنى ذاته ، لتعطي بذلك الأولوية لمصلحة الموظف المعني على المصرف، وفقا لما اطلعت عليه "الاقتصادية" في الجريدة الرسمية السويسرية أمس.

ويظهر من حيثيات الحكم القضائي أنه في (ديسمبر) 2015، أبرم المصرف اتفاقا خارج إطار القضاء مع وزارة العدل في الولايات المتحدة، التزم بموجبه أن يكون من واجبه إبلاغ السلطات الأمريكية بتفاصيل العلاقة المصرفية لهذا الموظف الكبير مع ثمانية عملاء للمصرف. والعملاء الثمانية جميعهم أمريكيون تم اتهامهم من القضاء الأمريكي بفتح حسابات مصرفية سرية في سويسرا هربا من دفع الضرائب.

واعترض الموظف المعني أمام القضاء على إرسال البيانات المتعلقة به إلى واشنطن. وكان قد فاز في هذه القضية أمام محكمة أدنى في مقاطعة زيورخ، قبل أن تعطيه المحكمة الاتحادية العليا، كملاذ قضائي أخير، الحق في اعتراضه على طعن المصرف على حكم المحكمة الأولية.

وفي حكم قضائي آخر في مسألة مماثلة تقريبا، نشر في العدد ذاته من الجريدة الرسمية، قضت المحكمة الاتحادية العليا أن اتفاق حل النزاع الضريبي مع الولايات المتحدة المبرم بين الحكومتين السويسرية والأمريكية، يقع ضمن المصلحة العامة العليا لسويسرا، وهذا ما برر نقل البيانات المصرفية. ويمضي الحكم في القول: في القضية المعروضة، لم يثبت المصرف وجود مصلحة عامة مقنعة تبرر إحالة البيانات المتعلقة بالموظف إلى الولايات المتحدة.

شكوى إندونيسية في «منظمة التجارة» بشأن الرسوم الأوروبية على وقود الديزل الحيوي

شعار منظمة التجارة

تعتزم إندونيسيا تقديم شكوى لهيئة تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية الشهر المقبل ضد رسوم يفرضها الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإغراق على صادرات وقود الديزل الحيوي من هذه الدولة الآسيوية الجنوبية الشرقية، وفقاً لما ذكره مسؤولون في البعثة التجارية الإندونيسية في جنيف.

وقالت البعثة في بيان مقتضب إن رسوم الاتحاد الأوروبي بشأن الديزل الحيوي غير عادلة، ولا تتفق مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية لمكافحة الإغراق. وتحدت إندونيسيا أيضاً صحة الحسابات التي استندت إليها بروكسل في تحديد النسب المئوية للرسوم.

وأضاف البيان "نحن مستعدون لرفع الدعوى في أول اجتماع للمنظمة بعد العطلة الصيفية في أيلول (سبتمبر) المقبل".

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2013، فرض الاتحاد الأوروبي رسوماً تراوح بين 8.8 في المائة و 20.5 في المائة للطن الواحد على المنتجين الإندونيسيين من وقود الديزل، وبين 22 في المائة و 25.7 في المائة للطن الواحد على المنتجين الأرجنتينيين، والرسوم سارية المفعول لمدة خمس سنوات في كلتا الحالتين.

وجادل الاتحاد الأوروبي أنه بفرضه الرسوم على المنتج الخام، وفول الصويا في حالة الأرجنتين (تستخدم الأرجنتين فول الصويا لوقودها الحيوي)، وزيت النخيل في إندونيسيا، (تستخدم إندونيسيا زيت النخيل لوقودها الحيوي) إنما جاء لمنح حكومتي البلدين مزايا للمنتجين المحليين، مما يسمح لهم بأن "يُغرقوا" منتجاتهم بأسعار منخفضة بشكل غير عادل. ووصفت الأرجنتين، ثالث أكبر منتج لفول الصويا في العالم، وإندونيسيا أكبر منتج لزيت النخيل في العالم، وهما أيضاً من المصدرين الرئيسيين لوقود الديزل الحيوي، تدابير الاتحاد الأوروبي بـ "الحمائية".

وسبق لكليهما أن قدما شكاوى إلى منظمة التجارة، في حين تمكنت الأرجنتين من الفوز بقرارات لصالح عدد من شكاواها. لكن القضايا التي فازت فيها الأرجنتين واجهت أيضاً طعوناً قانونية أمام المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي، وهي أدنى المحاكم الأوروبية.

وقالت إندونيسيا إن رسوم الإتحاد الأوروبي تسببت في انخفاض مبيعاتها من وقود الديزل الحيوي من 625 مليون دولار في 2013 إلى 9 ملايين دولار متوقعة في 2017، وفقاً لبيانات "الخريطة التجارية" الإندونيسية التي ضمنتها البعثة الإندونيسية في بيانها.

5.9 مليار دولار أرباح أكبر منتج للحديد في العالم

مصنع للحديد

أعلنت شركة "بي.إتش.بي" البريطانية الأسترالية أكبر منتج لخام الحديد في العالم ، تحقيق أرباح صافية قيمتها 5.9 مليار دولار خلال العام المالي الماضي لتعود إلى تحقيق أرباح بعد أن كانت قد سجلت في العام السابق أسوأ خسائر لها.

وذكرت الشركة البريطانية الأسترالية أنها استفادت خلال العام المالي الماضي من ارتفاع أسعار خام الحديد وزيادة الطلب الصيني على الفحم، وفقا لـ "الألمانية".

وقال "أندرو ماكينزي" الرئيس التنفيذي للشركة "إن النتائج جاءت تعبيرا عن "عام مالي قوي للغاية" بالنسبة إلى الشركة التي زادت إيراداتها بنسبة نحو 24 في المائة، إلى 38.3 مليار دولار وتدفقات نقدية بلغت 12.6 مليار دولار وهي ثاني أعلى تدفقات نقدية في تاريخ الشركة".

وأضاف ماكينزي في بيان أن "قوة الدفع الكبيرة ستتواصل خلال العام المالي 2018 بمعدل نمو يبلغ 7 في المائة، مع توقع استمرار تحسن الإنتاجية".

كانت الشركة قد سجلت في العام المالي 2016/2015 خسائر بلغت 6.4 مليار دولار وهي أول خسائر سنوية في تاريخها. وكانت أفضل أرباح لها في العام المالي 2011/2010 وبلغت 23.6 مليار دولار.

يشار إلى أن الشركة تضررت بقوة من حادث انهيار سد "ساماركو" في البرازيل في تشرين الثاني (نوفمبر) 2015 الذي كان مشروعا مشتركا تسهم فيه حيث أسفر الحادث عن مقتل 19 شخصا وتدمير 200 منزل وعن أضرار بيئية كبيرة.

وكلف انهيار السد الشركة نحو 381 مليون دولار خلال العام المالي 2017/2016 في حين كانت تكلفة تداعيات الحادث في العام المالي السابق قد بلغت 2.2 مليار دولار.

يذكر أن الشركة كانت تسمى "بي. إتش.بي بيلتون" بعد اندماج "بروكين هيل بروبيرتي" الأسترالية مع "بيلتون" البريطانية الهولندية، قبل أن تقرر في أيار (مايو) الماضي تغيير اسمها إلى "بي.إتش. بي" فقط في إطار جهودها لإعادة رسم صورة علامتها التجارية.

ارتفاع أرباح صندوق الثروة السيادي النرويجي في الربع الثاني

أعلن صندوق الثروة السيادي النرويجي، أكبر صندوق من نوعه في العالم، تحقيق عائد 2.6 بالمئة في الربع الثاني من العام مع صعود أسواق الأسهم.

وقال تروند جراند نائب الرئيس التنفيذي للصندوق في بيان "حققت أسواق الأسهم أداء جيدا منذ بداية العام الحالي".

وحذر من أن العائد القياسي الذي حققه الصندوق وبلغ 6.5 بالمئة في النصف الأول من العام الحالي لن يتكرر مستقبلا على الأرجح. ويستثمر الصندوق إيرادات النرويج من إنتاج النفط والغاز لصالح الأجيال المستقبلية. ونما حجم الصندوق إلى ما يعادل مرتين ونصف مثل الاقتصاد النرويجي في الوقت الحالي.

وقال الصندوق منذ فترة إن عوائده ستقل على الأرجح حيث ستؤثر أسعار الفائدة المتدنية على الأداء.

وسحبت الحكومة 16 مليار كرونة في الربع الثاني من العام لسداد مصروفات عامة مقارنة بسحب 23 مليار كرونة في الربع الأول.

تحسن طفيف لثقة المستهلكين في هولندا

أظهرت بيانات مكتب الإحصاء المركزي الهولندي الصادرة تحسنا طفيفا لثقة المستهلكين في هولندا خلال آب/أغسطس الحالي للشهر الثاني على التوالي، في الوقت الذي تراجعت فيه وتيرة نمو الإنفاق خلال حزيران/يونيو الماضي.

ارتفع مؤشر ثقة المستهلكين خلال الشهر الحالي بعد وضع المتغيرات الموسمية في الحساب إلى 26 نقطة مقابل 25 نقطة في تموز/يوليو الماضي.

وقد تحسن تقييم المستهلكين في هولندا للمناخ الاقتصادي خلال آب/أغسطس الحالي، في حين لم يسجل المؤشر الفرعي الذي يقيس الرغبة في الشراء تغييرا خلال الشهر الحالي.

وفي تقرير منفصل أشار مكتب الإحصاء المركزي إلى نمو إنفاق المستهلكين في هولندا بمعدل 2ر2% سنويا خلال حزيران/يونيو الماضي بعد نمو بمعدل 5ر2% خلال أيار/مايو الماضي.

يذكر أن مؤشر الإنفاق الاستهلاكي يسجل ارتفاعا مطردا منذ تشرين أول/أكتوبر 2014.

تراجع معدل البطالة في فنلندا إلى أقل مستوى له منذ 11 شهرا

أظهرت بيانات مكتب الإحصاء الفنلندي الصادرة تراجع معدل البطالة في فنلندا خلال تموز/يوليو الماضي للشهر الثاني على التوالي ليصل إلى أقل مستوى له منذ حوالي عام.

وقد تراجع معدل البطالة خلال الشهر الماضي إلى 5ر7% مقابل 9ر8% خلال حزيران/يونيو الماضي. في حين كان المعدل في تموز/يوليو من العام الماضي 8ر7%.

في الوقت نفسه فإن معدل البطالة انخفض خلال الشهر الماضي إلى أقل مستوى له منذ آب/أغسطس من العام الماضي عندما سجل 2ر7%. وتراجع عدد العاطلين في فنلندا بنهاية تموز/يوليو الماضي إلى 207 آلاف عاطل مقابل 250 ألف عاطل في حزيران/يونيو الماضي. وكان عدد العاطلين في تموز/يوليو من العام الماضي 214 ألف عاطل. وتراجع معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما بنهاية الشهر الماضي إلى 7ر11% مقابل 7ر21% خلال الشهر السابق. وبلغ معدل التشغيل في فنلندا خلال الشهر الماضي 1ر62% من قوة العمل مقابل 6ر62% خلال الشهر السابق.

نمو الفائض التجاري لسويسرا خلال الشهر الماضي

أظهرت بيانات إدارة الجمارك الاتحادية السويسرية الصادرة زيادة الفائض التجاري لسويسرا خلال تموز/يوليو الماضي رغم تراجع الصادرات.

بلغ الفائض التجاري خلال تموز/يوليو الماضي 3ر6 مليار فرنك مقابل 2ر7 مليار فرنك في حزيران/يونيو الماضي.

في الوقت نفسه تراجعت الصادرات خلال الشهر الماضي بنسبة 7ر1% عن الشهر السابق، بعد تراجع شهري بنسبة 3ر1% خلال حزيران/يونيو الماضي. في المقابل تراجعت الواردات خلال الشهر الماضي بنسبة 1% بعد تراجع خلال الشهر السابق بنسبة 7ر0%.

ومن ناحية أخرى أظهر تقرير شهري لاتحاد صناعة الساعات السويسري استمرار نمو صادرات الساعات للشهر الثالث على التوالي حيث زادت خلال تموز/يوليو الماضي بنسبة 6ر3% سنويا إلى 7ر1 مليار فرنك.

وزادت صادرات الساعات السويسرية إلى هونج كونج بنسبة 8ر16% سنويا خلال الشهر الماضي وزادت الصادرات إلى الولايات المتحدة بنسبة 4ر1% وإلى الصين بنسبة 3ر22% خلال الفترة نفسها.